

الجزائر تضيف مواقع إخبارية جديدة إلى لائحة الحظر

وتابع أن "هذه الحملة جاءت لدعم الحملة المستمرة منذ أشهر، التي أعقبها عدة اعتقالات وأحكام قاسية"، ودعا المستخدمين إلى تجاوز الرقابة، قائلا "استعملوا الشبكات الخاصة"، وخلال الأشهر الماضية تم حجب مواقع "انترليبي"، و"مغرب إيمرجنت"، و"راديو أم"، و"قصة تريبون"، و"شهاب برس"، و"التراس صوت"، و"توالا"، و"الطريق نيوز"، و"كل شيء عن الجزائر".

ويتضح من هذا التضييق على وسائل الإعلام على الإنترنت، أن السلطات الجزائرية لم تعد تتسامح مع المنابر التي لا تتبع الخط الرسمي. وسبق أن أصدر وزير الاتصال عمار بلحيمر، عدة بيانات وأجرى لقاءات مع صحف محلية ودولية، لتبرير حجب المواقع الإخبارية في الجزائر. وقال إن الترميمات الأجنبية للصحافة الوطنية باختلاف وسائلها "منوعة منعا باتا، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها"، إذ يجب أن يكون رأس مالها الاجتماعي "وطنيا خالصا" مع إثبات مصدر الأموال التي يتم استثمارها، وهو ما اعتبره صحفيون وسيلة للزيت من التضييق على وسائل الإعلام.

وماجم بلحيمر منظمة "مراسلون بلا حدود"، التي تضع الجزائر في تصنيف متدن في حرية الصحافة، متهمًا إيها بتلقي دعم من جهات ودوائر أجنبية لضرب صورة الجزائر.

الجزائر - أكدت مواقع إخبارية جزائرية أنه تم حجبها في الجزائر لأسباب مجهولة ومن طرف غير معلوم، وأدانت الطريقة التي تم التعامل معها. وأعلنت شركة "قصة تريبون"، التي أسسها الصحافي خالد دراني المحكوم عليه بالسجن لمدة عامين، في بيان نُشر على فيسبوك أن الوصول إلى الموقع لم يعد متاحا في الجزائر. فيما حملت إدارة موقع "الطريق نيوز" وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة عمار بلحيمر، المسؤولية وراء حجب موقعها.

كما تم حظر موقع "توالا الأربعة" بعد شهرين من إنطلاقه في أكتوبر 2020، بحسب ما ذكر الموقع في بيان رسمي. وأفاد الموقع في البيان "أخبرنا العديد من القراء أنه لم يعد بإمكانهم الوصول إلى موقع توالا من شبكات الهاتف المحمول الثلاث ومزود الإنترنت الرئيسي في البلاد".

ونوه الموقع أنه لا يعلم السبب أو المبرر الذي تسبب بهذا ولم يتم إبلاغهم من قبل السلطات. وأدان بشدة "هذه الرقابة التعسفية التي أثرت على وسائل الإعلام الجزائرية الأخرى في السنوات الأخيرة"، واعتبره "اعتداء على حرية الصحافة وحرية الإعلام في الجزائر". واعتبر رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية محسن بلعباس، أن "حجب مواقع إخبارية جزائرية، ممارسات تزيد من خلالنا السلطة رقعة الغضب الشعبي وتصب الزيت على



حجب مواقع إخبارية ممارسات تزيد من خلالنا السلطة الجزائرية من رقعة الغضب الشعبي

إذاعة تونسية تواجه حملات تحريض لدعوتها الجيش إلى فض المظاهرات

المستقلة للاتصال السمعي والبصري. من جهتها، دعت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، وزارة الداخلية إلى توفير الإجراءات الضرورية لحماية "إذاعة المنستير" والعالمين إثر حملات التحريض والتأليب الرأي العام التي عرضت المؤسسة والعالمين فيها إلى خطر الاستهداف والأعمال الانتقامية. واعتبرت النقابة أن القضايا المطروحة للنقاش في وسائل الإعلام هي شأن مهني عام لا يخضع لإلاخلافات المهنة والخط التحريري ونك في إطار مبدأ التعديل والتعديل الذاتي للمهنة. ونوهت إلى أن مساعلة الصحافيين والمؤسسات الإعلامية هو شأن مهني لا يمكن لأي طرف خارجي التدخل فيه وتعمل على معالجته مياكل المهنة والهيئات التعديلية ولا تخضع لأي ضغوط من أي جهة خارجية سياسية أو حزبية. واعتبرت القرارات الإدارية مؤسسة الإذاعة التونسية نسفا لمبدأ استقلالية هيئات التحرير المنتخبة عن الإدارة في ظل غياب تحديد مسبق للمسؤوليات ضمن تحقيق جدي.

وتونس - أكدت هيئات ومنظمات نقابية ومهنية تونسية رفضها العام للتحريض ضد الصحافيين العاملين في إذاعة المنستير المحلية. على خلفية بث برنامج "الرأي والرأي المخالف" الذي دعا إلى تدخل عسكري لفض الاعتصامات والمظاهرات المنتشرة بانحاء البلاد اعتمادا على تجارب مقارنة في دول أخرى. ولم ينته الجدل حول الموضوع بإعلان الإذاعة التونسية إجراء تحقيق وإيقاف مديرة الإذاعة ومسؤول البرمجة ومقدم البرنامج عن العمل إلى حين استكمال التحقيق. كما أعلنت الإذاعة عن تشكيل لجنة داخلية من الإدارة المركزية تتولى التحقيق في ما حصل وتكشف خلفياته، "وبعدها سيتم اتخاذ القرارات الضرورية في هذا المجال وفقا لما تنص عليه مدونة السلوك في الإذاعة التونسية وميثاقها التحريري". وقالت في بيان رسمي إن "الإذاعة التونسية مرفق عمومي تنص مدونة السلوك فيها وميثاق تحريره على الدفاع عن مدينة الدولة التونسية واحترام قيم الجمهورية، وما حصل يعد خروجاً عن خط تحرير مؤسسة الإذاعة التونسية وميثاق العمل بها". وأشارت عدة نقابات إلى الخطر المحقق بالعاملين في إذاعة المنستير إثر حملات التحريض عليهم، واعتبرت الجمعية العامة للإعلام أن الفراغ المسجل على رأس مؤسسة الإذاعة التونسية لأكثر من سنة ونصف السنة وامتناع الحكومة عن تقديم ترشيحاتها إلى الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، هو السبب الرئيسي للعديد من المشكلات داخل المؤسسة الإعلامية العريقة. مجددة دعوتها إلى رئاسة الحكومة قصد إيلاء ملف الإعلام العمومي الأهمية اللازمة من أجل تفادي كل الإشكالات التي تواجهه بين الحين والآخر، وفق بيان رسمي. وأكدت الجمعية وقوفها وتضامنها التام مع كافة الطواقم الصحافية والمنتسبين إلى إذاعة المنستير، مذكرة في هذا الشأن بان الأخطاء المهنية التي قد تطرأ لا يمكن معالجتها إلا في إطار التعديل الذاتي الداخلي ومدونة السلوك وتحت رقابة الهيئة

وإذاعة المنستير - ألقى الأمين العام السابق لحزب الأصالة والمعاصرة إلياس العمري، في ديسمبر 2015 مجموعة "آخر ساعة" الإعلامية، بكلفة مالية وصلت إلى 65 مليون درهم مغربي (حوالي 6 ملايين ونصف المليون دولار أميركي)، بمساهمة من مستثمرين مغاربة وأجانب. وضمت 6 منصات إعلامية، وهي جريدة "آخر ساعة"، وموقع "كشك"، الإلكتروني الإخباري، وجريدة "لابيبيش"، ومجلات "أفكار"، و"كل النساء"، و"تافوكت" الأمازيغية. لكن المجموعة سرعان ما بدأت بالتعثر، وأغلقت جميع منابرها، بعد خسارة حزب الأصالة والمعاصرة معركة السياسية في انتخابات 7 أكتوبر 2016 التشريعية، والتي حل فيها ثانيا، خلف حزب العدالة والتنمية. وأفاد مدير النشر في "آخر ساعة"، عبدالقادر الشاوي، في تصريحات حينها، بأن المجموعة كانت تدافع عن قيم الانفتاح والتعدد والديمقراطية التي تعاني ضعفا كبيرا في المبيعات.



مسألة الصحافيين شأن مهني

الإعلام الحزبي يبدأ في الحشد للانتخابات المغربية

حزب الأصالة والمعاصرة يعزز مجموعته الإعلامية بصحيفة ورقية



الحضور الصحافي لا يكفي دون تأثير

في مواجهة مشاريع مجتمعية أخرى، إلا أنها واجهت إكراهات في الميدان الإعلامي والسياسي. وأضاف أن المجموعة عرفت منذ تأسيسها "تزييفا ماليا" بسبب التكاليف العالية للأجور والطباعة وغيرها من المصاريف، مشيرا إلى أن محاولات وقف هذا النزيف باءت بالفشل بسبب ضعف الإقبال والغياب الدعم العمومي. وشهدت انتخابات 7 أكتوبر 2016 التشريعية منافسة شرسة بين الحزبين على الصدارة. وفاز بها حزب العدالة والتنمية بـ125 مقعدا من أصل 395 يتكون منها مجلس النواب المغربي، مقابل 102 مقعد للأصالة والمعاصرة، الذي اختار التوجه إلى صفوف المعارضة.

ويقول متابعون إنه على حزب الأصالة والمعاصرة مراجعة حساباته هذه المرة والتفكير في البات إعلامية مختلفة تنسجم مع التطورات الجارية في البلاد، والاعتماد على الحضور القوي في مواقع التواصل الاجتماعي عبر مضامين وأدوات جديدة، فالإعلام الحزبي التقليدي غير مجد إذا لم يواكب التطور بالشكل والمضمون. وقد شهد تراجعاً لصالح الإعلام الجديد بدأ مع ظهور الصحافة الخاصة والمواقع الإلكترونية.

وتحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى ساحة للتنافس السياسي بين الأحزاب المغربية، وهو ما ظهر جليا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، لكونها توفر فرص التواصل المجاني والباشر مع المواطنين وفرصة لإقناعهم بحملاتهم الانتخابية.

وبعد أن كانت تشهد حضورا كبيرا للإسلاميين فيها، أصبحت ساحة لمختلف الجهات والآراء السياسية خصوصا بعد انتخابات 2016.

وفي الأونة الأخيرة، انتبه عدد من الأحزاب السياسية إلى ضرورة الاستثمار في المنصات الرقمية، فوضعت خططا ورؤى تتعلق بالتواصل الإلكتروني، وأنشأت صفحات رسمية على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي من أجل مواجهة الخصوم وتسويق برامجها ومشاريعها السياسية. ويرى خبراء إعلام أن الصحافة المستقلة تبقى أقوى تأثيرا من الصحافة الحزبية، فظهرت الصحف الخاصة فقتت أفقا جديدة أمام القارئ سواء من حيث طريقة طرح المواضيع أو من حيث سقف النقاش، في حين أن الصحف الحزبية تظل مرتبطة في غالب الأحيان بالتوجه السياسي للحزب المالك لها.

واستطاعت الصحف المطبوعة تصدر أرقام مبيعات الجرائد الورقية، في أواخر القرن الماضي وبداية القرن العشرين. لكن مع بدء أزمة الصحافة العالمية، لم تسلم الصحافة الحزبية ولا المستقلة من تراجع معدلات القراءة، وهو ما دفع نوابا برلمانيين إلى التقدم بمقترح قانون جديد يرمي إلى إحداث صندوق لدعم توزيع الصحف المغربية، التي تعاني ضعفا كبيرا في المبيعات.

يتطلع حزب الأصالة والمعاصرة المغربي إلى أن تكون مجموعته الإعلامية أداة فعالة لمواجهة المنظومة الإعلامية لحزب العدالة والتنمية، في المعركة الانتخابية القادمة، ويسعى لتلافي أخطاء التجارب الإعلامية السابقة التي لم تستطع الصمود عقب خسارة الانتخابات عام 2016.

الرباط - أطلق حزب الأصالة والمعاصرة المغربي، صحيفة ورقية جديدة تحت اسم "التركتور" باللغتين العربية والفرنسية، ويتحضر لإطلاق قناسة على الإنترنت، قبل أشهر قليلة من الانتخابات التشريعية، ما يشير إلى اتجاه الأحزاب لتكثيف حضورها الصحافي والإعلامي استعدادا للمعركة الانتخابية.

واعتبر عبداللطيف وهي الأمين العام للحزب، في افتتاحية الصحيفة، أن هذه الخطوة تندرج في إطار إرادة

الحزب الذي يعتبر القوة السياسية الثانية في البلاد، في تقديم "مساهمة حاسمة وعلى نطاق واسع لعمل وإشاعة المملكة".

ويطرح المتابعون تساؤلا اليوم حول إمكانية حزب الأصالة والمعاصرة في الإسهام بخيوط اللعبة الإعلامية، والاستفادة من التجارب الماضية التي لم تحظ بالنجاح المطلوب في انتخابات 4 سبتمبر عام 2015 المحلية، وانتخابات 7 أكتوبر عام 2016 التشريعية.



عبداللطيف وهيبي تقوية حضور الحزب على الإنترنت سيكون الوسيلة المثالية للدفاع عن مشروع السياسي والمجتمعي

وأطلق الأمين العام السابق لحزب الأصالة والمعاصرة إلياس العمري، في ديسمبر 2015 مجموعة "آخر ساعة" الإعلامية، بكلفة مالية وصلت إلى 65 مليون درهم مغربي (حوالي 6 ملايين ونصف المليون دولار أميركي)، بمساهمة من مستثمرين مغاربة وأجانب. وضمت 6 منصات إعلامية، وهي جريدة "آخر ساعة"، وموقع "كشك"، الإلكتروني الإخباري، وجريدة "لابيبيش"، ومجلات "أفكار"، و"كل النساء"، و"تافوكت" الأمازيغية.

لكن المجموعة سرعان ما بدأت بالتعثر، وأغلقت جميع منابرها، بعد خسارة حزب الأصالة والمعاصرة معركة السياسية في انتخابات 7 أكتوبر 2016 التشريعية، والتي حل فيها ثانيا، خلف حزب العدالة والتنمية. وأفاد مدير النشر في "آخر ساعة"، عبدالقادر الشاوي، في تصريحات حينها، بأن المجموعة كانت تدافع عن قيم الانفتاح والتعدد والديمقراطية التي تعاني ضعفا كبيرا في المبيعات.

واعتبر عبداللطيف وهي الأمين العام للحزب، في افتتاحية الصحيفة، أن هذه الخطوة تندرج في إطار إرادة

الحزب الذي يعتبر القوة السياسية الثانية في البلاد، في تقديم "مساهمة حاسمة وعلى نطاق واسع لعمل وإشاعة المملكة".

ويطرح المتابعون تساؤلا اليوم حول إمكانية حزب الأصالة والمعاصرة في الإسهام بخيوط اللعبة الإعلامية، والاستفادة من التجارب الماضية التي لم تحظ بالنجاح المطلوب في انتخابات 4 سبتمبر عام 2015 المحلية، وانتخابات 7 أكتوبر عام 2016 التشريعية.

وأشار وهيبي إلى أن "تقوية حضور حزب الأصالة والمعاصرة على شبكة الإنترنت ستكون الوسيلة المثالية للدفاع عن صورة المملكة وقضاياها المقدسة، وكذلك عن المشروع السياسي والمجتمعي للحزب".

وتضمن العدد الأول الذي تم تخصيصه بالكامل لقضية الكركرات بلاغا للمكتب السياسي للحزب ندد فيه بـ"المناوشات العقيمة والتصرفات الطائشة" لانفصالي البوليساريو. باعتبارها القضية الرئيسية الأولى اليوم في المغرب.

في المقابل تضم مجموعة حزب العدالة والتنمية الإعلامية موقعا إلكترونيا إخباريا، ومجلة إلكترونية، وقناسة تلفزيونية على الإنترنت، إلى جانب صفحات رسمية على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر وإنستغرام.

وتحرص القيادات الحزبية على التركيز على التواصل المستمر مع المواطنين، بالاعتماد على منابر متخصصة في الإعلام الإلكتروني، تتولى عملية الدفاع عن برنامج الحزب ومواقفه، والرد على الخصوم السياسيين، في إطار الحزب الإعلامية والنفسية، ولا تتردد هذه المنابر في تبادل الاتهامات في ما بينها، بالتوازي مع تسويق نموذج حزبي مثالي، وتصحيح الصور والتحكم في صناعة الأخبار وبراجها.